

المستعلقة بالمادة فتأشرف على النطق بطبق على النطق الظاهري اه اعلم ان النطق
اسم موضع من النطق سما الميزان به وما يصلح فيه التسمية يكون الميزان بها
الظهور والنطق وتعيينه بل هو موضع النطق ومحلها لان ظهور النطق في
الشيء من النطق لطفه وتعيينه بالظهور كاللها العلية التي هو ذلك الكلي
الذي انطق الظاهري للمسماة بالنطق كان ذلك في فوهة ذكر وجهه والاعلا فلا وجه
لذكره كما نزال لان ظهور كالات النطقية المسماة بالنطق علي وعلى انا
يحصل بسببه وهذا التعريف لما اوردته الخليلي عليه من ان النطقية
لا يظهر به بل خروج كالاتها العلية والعلوية من النطقية التي تظهر من الظاهر
بشروطها عات قوانينها فلما كانت نسبة الميزان الظهور كالاتها العلية والعلوية
خفية ولما كون تلك النسب ممتحة لوجه التسمية موقفا على كون تلك الكالات
مسماة بالنطق اشارت في اسمها اليه بقوله النطق يطلق على النطق الظاهري
القول بهذا المعنى ويظهر من معنى النطق المنفرد الانسانية المسماة
بالنطقية **قال الشارح** والتعريف الاخر لا يخرج العلة المنقولة لما اعني
على تعريف الآلة بان يتفق بالعلة التوسلية بين الفاعل والمنفعل فتبين ان
يذكر فيه قيدا لان يقال هي التوسلية القريبه وصولا اثره اليه ايجاد به بان
العلة الاخرى هي وصولا اثره يخرج العلة التوسلية ولما توقف صحة هذا
الظلم على ان احداهما ان يكون العلة المنقولة فانها باء التعريف حتى يمكن

النطق على ان يكون كالتعريف في قوله
النطق الظاهري هو النطق والظهور
النطقية من حيث كالاتها العلية والعلوية
التي هي كالاتها العلية والعلوية
التي هي كالاتها العلية والعلوية
التي هي كالاتها العلية والعلوية

افراد بالتعريف الاخر وذلك مما فرقتاه وثابتها انما يكون في العلة المنقولة
بهذا القيد لا في غيره يخرج به وذلك ايضا في تعريفه الاول لانه صفة الاول
بان يكون البعيدة فاعلة لمنفصل البعيد وذلك يعجب وصوله الاثر الى
ظاهرا تعين لبيانها فيبين الاثر بقوله لان واسطة بين فاعله والمنفعل بانها
صغرى الدليل وكبراه مخدفة وموقوفة ما كالتلك فموسلة بين فاعله والمنفعل
ذلك لانه على قوله ان علة هذه الشيء علة بالوسطه بيان الكبرياء مخدفة ولما حصل
ان علة الشيء حاله دخله وجود ذلك الشيء فان كان ذلك لانه نظر الفاعلية له
اول شي اذ يستحق تلك العلة فاعلا والشيء منفصلا فان كان ذلك الفاعل من
لذلك الشيء تستبين ان الفاعل القريب والمنفعل القريب وان كان موجودا
لشيء اخر وهو موجود لذلك الشيء تستبين ان الفاعل البعيد والمنفعل
البعيد وقوله لانها ليست واسطة بينهما وصولا اثره العلة البعيدة الى المفعول
بيان للثابت وقوله لان اثر العلة البعيدة لا يصلح للمفعول بيان لهذه المقدم
واذا بين ان الفاعل لا يجب ان يؤثر في المنفعل سطر الاعتراض فبان
انما يحصل اثر العلة البعيدة اليه لا يكون المنفعل منفصلا لها فلا يكون وانما
في باء التعريف فلما اصبحت الاصول بالتعريف الاخر من ان يكون
فان كانه اقر قيل عليه كانه فضلا منقول مطلق لانه مخدوف في سطره بين
اخر من منفيين يكون الثالث منهما هو النطق من الاول للعدالة على قوله اقر في النطق
لا يكون

ويعمل هذا العمل بان يادى الى الفاعل الذي هو المفعول
الاول والمنفعل الثاني من ان يادى الى المفعول الثاني
الذي هو المفعول الثالث من ان يادى الى المفعول الرابع
الذي هو المفعول الخامس من ان يادى الى المفعول السادس
الذي هو المفعول السابع من ان يادى الى المفعول الثامن
الذي هو المفعول التاسع من ان يادى الى المفعول العاشر
الذي هو المفعول الحادي عشر من ان يادى الى المفعول الثاني عشر
الذي هو المفعول الثالث عشر من ان يادى الى المفعول الرابع عشر
الذي هو المفعول الخامس عشر من ان يادى الى المفعول السادس عشر
الذي هو المفعول السابع عشر من ان يادى الى المفعول الثامن عشر
الذي هو المفعول التاسع عشر من ان يادى الى المفعول العشرون

علة مستقلة كالتعريف

افراد